يؤثر، بشكل جوهري، على اي تقييم للاداء المتوقع للدولة.

تنطلق دراسة توما ودارين درابكن من ارضية على درجة كبيرة من الوضوح يمكن تلخيصها بالنقاط الثلاث التالية:

(أ) ان الجدارة الاقتصادية مسألة ضرورية ولكن غير كافية بحد ذاتها لتبرير قيام ولضمان استمرار الدول، بل يجب ان تدّعم بالجدارة السياسية والاجتماعية. وان توفر المقومات السياسية والاجتماعية لنشوء الدولة الفلسطينية مسألة مفروغ منها.

(ب) ان عقبة صغر المساحة تظهر في مدى قدرة الدولة المعنية على الاعتماد على مواردها الخاصة لتحقيق بقائها الاقتصادي. اي ان المقصود بعقبة المساحة هو، تحديداً، الاثر الذي تتركه في امكانية توفير المدخلات الضرورية للعملية الانتاجية وعلى ضمان مراكز تصريف المنتجات. وبهذا المعنى فان اثر المساحة المحدودة يمكن تحييده، كلياً او جزئياً، بواسطة الاستيراد والتصدير، او بالتحالف الاقتصادي مع دول اخرى، او بالسيطرة على الموارد واتباع منهج التخطيط الاقتصادي الشامل، او بالاعتماد على المساعدات الخارجية في المراحل الاولى على الاقل. يفترض الباحثان ان الخيار الاخير هو ما ستلجأ اليه الدولة الفلسطينية نتيجة لاعتبارات مختلفة. اي ان الدراسة تستثني امكانية لجوء الدولة الفلسطينية الى التعاون الاقليمي (مع الاردن او اسرائيل) لتحييد اثر محدودية المساحة.

(ج) الدولة الفلسطينية هي، فرضاً، كل تلك المساحة من فلسطين الانتدابية التي احتلتها اسرائيل في العام ١٩٦٧، بما فيها القطاع الشرقي من القدس. وتشير الدراسة الى امكانية ربط فلسطين الوسطى وقطاع غزة بواسطة ممر دولي. من ناحية ثانية، تفترض الدراسة، منذ البداية، امكانية عودة نحو ١,٣ مليون فلسطيني من الخارج الى الدولة الفلسطينية بحيث يرتفع عدد سكانها، تدريجياً وخلال خمس سنوات من تأسيسها، الى ٢,٤ مليون نسمة حسب تقدير ١٩٧٥. ويعتمد هذا الافتراض على ان تأسيس الدولة الفلسطينية سيكون جزءاً من حل شامل في المنطقة.

تدلل هذه الافتراضات الاولية على فهم دقيق للابعاد والدلالات السياسية لمشروع الدولة الفلسطينية. فنحن لسنا بحاجة الى دراسة مستفيضة كي تثبت لنا أن المتغيرات الكمية في اقتصاد الدولة الفلسطينية سوف تزداد بدرجة اكبر في حال تعاونت هذه الدولة بشكل وثيق مع اسرائيل. ذلك لأنه، وبغض النظر عن علاقات التبعية والاستغلال التي تترافق مع تكامل اقتصاد متطور مع اقتصاد اقل تطوراً، فإن اقتراح التكامل يلغي اهمية مشروع الدولة الفلسطينية ويدلل على عدم استيعاب لجوهر المشكلة السياسية في الشرق الاوسط. اذن، الجدارة الاقتصادية لفلسطين يجب ان تدرس انطلاقاً من فرض استقلالها عن بقية الدول في المنطقة، ومن فرض احتضانها للشعب الفلسطيني. وهذا ما تفعله دراسة توما ودارين درابكن.

٢ ـ معايير الجدارة الاقتصادية

في ظل عدم وجود مقياس موضوعي متفق عليه للجدارة الاقتصادية للدول فان اختيار وصياغة المعيار تشكل جوهر ابحاث الجدارة الاقتصادية. هناك على الاقل ثلاث صفات اساسية يجب ان يتحلى بها معيار قياس الجدارة الاقتصادية:

(أ) ان يكون قابلاً للتطبيق التجريبي على ضوء كمية ونوعية الاحصاءات المتاحة بالنسبة للبقعة الجغرافية المعنية، وان يتضمن مؤشرات تدلل على الحدود الدنيا للجدارة الاقتصادية طالما ان الامر يتعلق باطلاق حكم تقييمي عن الجدارة.

(ب) ان يتصف بالنسبية، بمعنى ان يتيح الفرصة امام اطلاق حكم الجدارة او اللاجدارة الاقتصادية على ضوء مقارنة الاداء الاقتصادي في الدولة المعنية بالاداء الاقتصادي في الدول ذات الظروف والامكانات المشابهة. يفترض هذا الصعيد، ضمنياً، ان كل الدول القائمة هي دول جديرة اقتصادياً بالضرورة، وان اثبات تحقيق الجدارة مطلوب، فقط، من القادمين الجدد الى نادي الدول